

فسحة الثورة في تونس انتهت: المحاكمات التعسفية و«الانتهاكات» تستنفر الحقوقيين

تصاعد التمييز ضد المرأة وسط مساع لإحياء مشروع المساواة في الميراث والحريات الفردية



تُثير محاكمات جرت في الآونة الأخيرة لنشطاء شاركوا في الاحتجاجات التي تعرفها تونس، مخاوف أوساط حقوقية من أن تؤدي إلى تراجع محتمل على المكاسب التي أفرزتها ثورة 14 يناير 2011 على مستوى الحريات على غرار حرية التعبير.



صغير الحديري
صحافي تونسي

تونس - بالرغم من تغني العديد من الأوساط السياسية في تونس على غرار الإسلاميين وبعض اليساريين بمنجزات ثورة 14 يناير 2011، غير أن المناخ العام الثورة للتونسيين قد انتهت مع نوال المحاكمات التعسفية لنشطاء وتزايد العنف والتمييز الموجه ضد المرأة. وفجرت محاكمة الناشطة رانية العمديني التي حُكم عليها به أشهر سجنًا نافذة بتهمة "هضم جانب موظف عمومي" سجالات بين حقوقيين بارزين والسلطات، لاسيما أن هذا الحكم الذي يوصف بالقاسي، جاء أياما بعد حملة أمنية واسعة ضد نشطاء شاركوا في الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها تونس منذ منتصف يناير الماضي. وتعبش تونس على وقع هزات اجتماعية وسياسية عاظمت المخاوف من أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض الديمقراطية الناشئة، لاسيما أن تلك الهزات عكست تعقق الهوية بين الشارع الغاضب على خيارات الطبقة السياسية برمتها والسلطات.

منح «استبدادي»

نظم العشرات من الشباب في تونس نهاية الأسبوع الماضي وقفة احتجاجية في العاصمة تنديدا بالحكم الصادر في حق رانيا العمديني وكذلك بعض "تجاوزات الشرطة"، ما فتح مجيدا النقاش حول الواقع الحقوقي في البلد الذي يعد استثناء في الدول التي شهدت الربيع العربي.

وأصدر القضاء التونسي الخميس الماضي حكما بالسجن ستة أشهر بحق الناشطة المدافعة عن حقوق المرأة رانية العمديني (26 عاما)، لثمتها عناصر من الشرطة بعد عدم تمكنها من تقديم شكوى ضدهم وفق قولها، وهو ما أعاد المخاوف من المساس بالحريات إلى الواجهة بقوة.

ويُظن لتجربة الانتقال الديمقراطي في تونس على أنها تجربة رائدة رغم النكسات على المستوى الاقتصادي، حيث ترزح البلاد تحت وطأة أوضاع صعبة فاقمت الديون والاحتجاجات للمطالبة بوظائف وغيرها.

ولكن هذه التجربة باتت عرضة لانقادات عدة في ظل ما تقول عنه أوساط حقوقية تعرض شبان إلى انتهاكات من قبل الشرطة، آخرها كان في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها البلاد.

ومن بين تلك الانتهاكات، وفقا لهذه الأوساط الحقوقية، فقدان شاب لحصيته في ولاية (محافظة) المنتسب الساحلية، ووفاة شاب بعد أن امتنع رجال الشرطة عن مده بدوائه بمرکز الإيقاف بولاية صفاقس جنوب البلاد.

وفاقت هذه الحوادث الغضب لدى الشباب الذي تدعوه قوى سياسية راديكالية يسارية إلى المزيد من التنظيم والتظاهر لمواجهة السلطات، متمثلة في حكومة هشام المشيشي المسنودة بحزب برلماني تقوده حركة النهضة الإسلامية. وقالت مستشارة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي والحقوقية سعيدة قرّاش، إن "المناخ العام في البلاد يجعل من المخاوف جدية بشأن الواقع الحقوقي والحريات".

وأضافت قرّاش في تصريح لـ"العرب" أن "الإشعارات التي تصل سواء في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، توجي بان هناك استدعاء لحقبة بن علي (زين العابدين،

غضب يتفاقم

وقالت بلحاج حميدة في تصريح لـ"العرب"، "لا أتصور أن الوضع الحالي للمجلس (النيابي) وما يحصل فيه من تجاذبات سياسية يساعد على المصادقة على هذا المشروع، قد يتحمس له بعض النواب والنائبات، لكن لا أتصور أن هناك كتلة واحدة مستعدة للدفاع على إدراجه في جدول الأعمال والمصادقة عليه".

وبالرغم من شبه الإجماع الذي يسود جل الأوساط حول استعدادات البرلمان الحالي إلى إقرار مشروع قانون المساواة، غير أن ذلك لا يحجب تحقيق مكاسب أخرى حيث فتح نقاش مجتمعي بشأن المسألة.

وتقول قرّاش إنه "ولو يبقى هذا المشروع 50 سنة أخرى لكي يتم تمريره فإن الصعب تم إنجاز، النقاش المجتمعي تم إرساؤه لذلك لم تعد مسألة الحديث عن المساواة حكرًا على فئة معينة (النخبة أو غيرها)، هذا علاوة على تخلص الناس من عقدة الفهم الديني للمسألة".



سعيدة قرّاش
هناك استدعاء لحقبة بن علي (الرئيس الراحل) في التعامل مع الاحتجاجات

وأوضحت قرّاش في تصريح لـ"العرب" أن "الإشعارات التي تصل سواء في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، توجي بان هناك استدعاء لحقبة بن علي (زين العابدين،

من انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة منها حرية التعبير، علاوة على الأحكام في بعض القضايا مثلًا استهلاك القنب الهندي، الغريب أن الدولة بما فيها القضاء غير قادرة على مواكبة العصر ولا المرحلة التي يعبرها الشباب والشبان ثورية تستوجب قرارات ثورية، والحال أن اللجوء إلى الدستور والاتفاقيات الدولية والتوجهات الدولية العصرية في مجال حقوق الإنسان بما فيها الصحة، تتيح للقضاء إزاحة القوانين القمعية".

وتضيف بلحاج حميدة لـ"العرب" متسائلة "كيف تجرأ الدولة على قمع شباب لم تعطه أي شيء، بل أخذت منه الأمل والطموح، بل حتى تعلقه بالوطن".

تمييز ضد المرأة

أجبت المرأة التونسية الاثنتين كما غيرها من نساء العالم اليوم العالمي لحقوق المرأة وسط استياء من سياسات الدولة تجاهها، حيث لم تتردد العديد من الفعاليات النسائية في اتهام السلطات بالتمييز ضد المرأة، لاسيما في الحكومة الحالية التي تكاد تخلو من التمثيل النسائي.

كما مثلت المناسبة فرصة لإعادة النخ في رماذ مشروع قانون المساواة، الذي يرى مراقبون أنه قير لاسيما في ظل عهدة البرلمان الحالي المنتقسم على نفسه وهيمته تيارات محافظة عليه.

وقالت رئيسة لجنة المرأة والأسرة في البرلمان أميرة شرف الدين، إنهم سيسعون إلى عرض مشروع قانون المساواة في الميراث والحريات الفردية، الذي كان من مخرجات لجنة بعثها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي في وقت سابق. وأوضحت شرف الدين أن هذا المشروع "يوجد في أدراج المجلس منذ 2018" مؤكدة أن "هناك توظيفًا وإبتزازًا سياسيًا" لحقوق المرأة. وفي تعليقها على هذه المحاولة استبعدت رئيسة لجنة الحريات الفردية والمساواة بشرى بلحاج حميدة، أن ينجح البرلمان التونسي بتركيبته الحالية في تمرير مشروع القانون الذي أثار جدلا واسعا في الشارع منذ إصداره.

حول الأزمة، لذلك تخدمها عملية إسقاط حكومات برمتها والاستمرار في تلك التجاذبات".

ويوضح "المشكلة أن الرسالة لم تصل بعد أو من يحكمون يحاولون إيهام التونسيين بانهم لم يتلقوا بعد أي رسالة من الشارع، نفس الأحداث التي شهدتها تونس في فترة حكم بن علي نراها اليوم، لم يفهموا بعد أن اللجوء للحلول الأمنية لا يحل المشكلة بل يؤجل الحسم فيه، وعادة ما يكون للشارع كلمة الحسم".

وتساير سعيدة قرّاش محمد صالح العبيدي في رأيه، حيث تشدد في تصريح لـ"العرب" على أن "من هم في السلطة أقلسوا، الارتباك على مستوى الخيارات سواء في الحكومة أو خارجها، يثبت أن لهؤلاء تصورا تسلميا غير ديمقراطي، هناك احتجاجات انطلقت مثلا في 2018 ضد قانون المالية وشهدنا احتجاجات ليلية، لكن المحتجين تنظلموا بعد ذلك ليعبروا عن مواقفهم وأرائهم في وضوح النهار ولم يتابع حملة اعتقالات كما التي نراها اليوم، ما يؤكد أن هذه السلطة فقدت الثقة في نفسها".

وأضافت قرّاش أن "تلك السلطة تعتقد أنه من الممكن معالجة مثل هذه المشكلات بالعصا الغليظة، هذا خطأ لأنه لا يمكن إلا أن يؤدي ذلك إلى تاجيح الوضع وإضعاف السلطة، لأن الاحتجاجات قد تقوى والانتهاكات تقويها فعلا".

ومن جهتها، تحمل الناشطة السياسية والحقوقية بشرى بلحاج حميدة الدولة والسلطة مسؤولية تردي الأوضاع قائلا "مع الأسف، منذ الثورة نرى موجة

وتابع العبيدي في تصريح لـ"العرب" أن "هذه الأحزاب ليس لها أي مقاربة لحلحلة الأوضاع، وأكاد أجزم أن حالة عدم الاستقرار السياسي تخدمها لأنها أحزاب انتهازية تمنحها حالة انعدام الاستقرار فرصة التبرؤ من أي مسؤولية

وتابع العبيدي في تصريح لـ"العرب" أن "هذه الأحزاب ليس لها أي مقاربة لحلحلة الأوضاع، وأكاد أجزم أن حالة عدم الاستقرار السياسي تخدمها لأنها أحزاب انتهازية تمنحها حالة انعدام الاستقرار فرصة التبرؤ من أي مسؤولية

وتابع العبيدي في تصريح لـ"العرب" أن "هذه الأحزاب ليس لها أي مقاربة لحلحلة الأوضاع، وأكاد أجزم أن حالة عدم الاستقرار السياسي تخدمها لأنها أحزاب انتهازية تمنحها حالة انعدام الاستقرار فرصة التبرؤ من أي مسؤولية



المرأة التونسية أحييت في 8 من مارس مثل غيرها من نساء العالم اليوم العالمي لحقوق المرأة وسط استياء من سياسات الدولة تجاهها، حيث لم تتردد فعاليات نسائية في اتهام السلطات بالتمييز ضد المرأة، لاسيما في الحكومة الحالية التي تكاد تخلو من التمثيل النسائي